نورس للترجمة

مفارقة "الأطراف المسلحة الهجينة": تسوية ضرورية؟

نشره موقع war on the rocks

ترجمه من الانجليزية: وائل الدكتور

في 20 سبتمبر 2020 ، اتصل وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو برئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لنقل تهديد: إذا لم تضع الحكومة العراقية حداً للميليشيات التي كانت تطلق الصواريخ على السفارة الأمريكية، فلن يكون أمام واشنطن خيار سوى سحب سفيرها وتمثيلها الدبلوماسي من بغداد. قبل أشهر ، زار الكاظمي واشنطن ، حيث التقى بالرئيس دونالد ترامب ، وبومبيو ، ومسؤولين كبار آخرين في البيت الأبيض ، واعتبر الكثير منهم أن الكاظمي هو أكثر رئيس وزراء موالٍ لأمريكا منذ عام 2003. الكاظمي ، أيضًا ، يريد أن يرى نهاية هذه الجماعات المسلحة التي هددته في صيف 2020 بشكل مباشر بإرسال مقاتلين إلى بوابته الأمامية. هذه الجماعات تعتبر أيضًا رئيس الوزراء مواليًا لأمريكا. بعد ذلك ، في 9 كانون الثاني (يناير) 2021 ، عاقبت وزارة الخزانة الأمريكية فالح الفياض ، المسؤول الحكومي العراقي الذي يترأس قوات الحشد الشيعي – الحشد الشيعي – مما دفع وزارة الخارجية العراقية للتعبير عن "استغرابها" واستيائها.

على الرغم من العلاقة القوية بين واشنطن والكاظمي وقلقهما المشترك على ما يبدو بشأن الميليشيات ، لأول مرة منذ عام 2003 ، هددت الولايات المتحدة بإخلاء أكبر سفارتها في العالم. لأول مرة منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية بعد الإطاحة بصدام ، هددت بمعاملة العراق كدولة مارقة – كل هذا في وقت كانت فيه واشنطن

تتمتع بأفضل علاقاتها مع القيادة التنفيذية في بغداد. توفر هذه المفارقة الغريبة نظرة ثاقبة لطبيعة القوة في كل من الدولة العراقية وهذه الجماعات المسلحة.

ركّزت إدارة ترامب ، لجزء كبير من وقتها ، على كتائب حزب ايران العراقي باعتبارها القناة الرئيسية للنفوذ الإيراني في العراق ونقطة الاختناق الرئيسية لإعادة بناء الدولة العراقية. وصعّد الجانبان الخلاف بينهما. في مناطق مثل القائم والعراق والبوكمال بسوريا ، تنافست المجموعة ضد المصالح الأمريكية. وشنت الولايات المتحدة بعد ذلك حملة قصف وتفجير ضدهم في عام 2019. وردّت كتائب حزب ايران العراقي وأتباعها باقتحام المنطقة الخضراء.- منطقة آمنة في قلب بغداد تضم الكثير من الممثلين الحكوميين والأجانب – ومحاصرة السفارة الأمريكية في نهاية عام 2019. كما ساعدت على انتشار ما يسمى بمجموعات المقاومة التي تسعى للانتقام من الولايات المتحدة وحلفائها لمقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني و ابو مهدي المهندس الذي قاد قوات الحشد الشيعي التي ضمت كتائب حزب ايران العراقي. هذه المجموعات مسؤولة عن إطلاق الصواريخ على المنطقة الخضراء. بالنسبة لكبار المسؤولين الأمريكيين ، فإن مفتاح معالجة عدم الاستقرار الحالي في العراق هو إزالة كتائب حزب ايران العراقي لأن الطبيب سيزيل الورم السرطاني. يمكن القيام بذلك من خلال قصف وعزل وتقويض كتائب حزب ايران العراقي. بمجرد القيام بذلك ، تقول النظرية ، يمكن للحكومة العراقية رسم مسار نحو الاستقرار.

ومع ذلك ، فإن كتائب حزب ايران العراقي هي أكثر من مجرد مجموعة مقاتلين يمكن عزلها وإبعادها عن قطاع الأمن. وبالمِثل ، فهي أكثر من مجرد جهة فاعلة نموذجية غير حكومية. لقد انتشرت عبر الجسم السياسي العراقي. كتائب حزب ايران العراقي هي شبكة طليعية من الجماعات المسلحة تحت قيادة قوات الحشد الشيعي. لكن الشبكة تضم أيضًا سياسيين في الحكومة المحلية والاتحادية وموظفي الخدمة المدنية

في البيروقراطية الحكومية ورجال الأعمال والسلطات الدينية وحتى منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية. هذه الشبكة مترسّخة في الدولة العراقية بحيث فشلت الضربات العسكرية والعقوبات واستراتيجيات العزلة حتى الآن في اجتثاثها.

هذه القصة ليست مميزة. في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، يبدو أن عدد الجماعات المسلحة المتزايد على ما يبدو أكبر من الفاعل العادي غير الحكومي. تتمتع مجموعات مثل حزب ايران اللبناني أو قوات الحشد الشيعي في العراق بالسلطة العامة على المجتمعات ، وتدير شبكات اقتصادية متطورة في الاقتصادات الرسمية، بل وترشّح نفسها للمناصب العامة في الانتخابات المحلية والوطنية. ومع ذلك ، وعلى الرغم من ألقابهم الرسمية وأزيائهم الرسمية ، فإن هذه الجماعات تعمل أيضًا مثل الميليشيات غير النظامية. إن قدرتهم على قيادة القوات المستقلة عن الحكومة ، وقوتهم الاقتصادية غير الخاضعة للمساءلة ، ورأس المال الاجتماعي غير الرسمي تتنافس أحيانًا مع سلطة الحكومة وسيطرتها. فكيف يجب أن يفهم المحللون والمسؤولون هذه المجموعات؟

بحثا عن مصطلح

تَحَوُّل بعض الباحثين في السياسة إلى كلمة "الفاعل المختلط" لوصف مجموعات مثل قوات الحشد الشيعي في العراق أو حزب ايران في لبنان أو الحوثيين في اليمن أو قوات الدفاع الوطني في سوريا. وهم يجادلون بأن هؤلاء الفاعلين المسلحين المختلطين ليسوا أمراء حرب محليين يعملون في مناطق محدودة ، أو متمردون مثل تنظيم الدولة يقاتلون لإسقاط الأنظمة السياسية ، أو المنظمات الإجرامية التي تدير مؤسسات اقتصادية دون تفويض سياسي. وبدلاً من ذلك ، يبدو أنهم ، في بعض الأحيان ، يمثلون بحكم الواقع جهات فاعلة تابعة للدولة . لكن ، الأهم من ذلك ، أنهم ليسوا جهات فاعلة تابعة للدولة بالكامل لأنهم لا يخضعون بالكامل

لقيادة الحكومة الرسمية. يبدو أنهم يعملون أحيانًا مع الحكومة ويتنافسون أحيانًا ضدها ، مما يجعلهم "هجينين".

لكن "الفاعل المختلط" له مجموعة من القيود التحليلية الخاصة به. كما يلاحظ توبي دودج ، فإن قبول هذه المنظمات على أنها تعمل في كل من المناطق الحكومية وغير الحكومية يعني حل وسط: فصل الدولة الرسمية عن بقية المجتمع. يقبل الباحثون الذين يستخدمون هذا المصطلح هذه العقلية لصانع السياسة الغربي الذي يوافق – مسترشدين بمعايير ويستفالية الدولية – على أن سلطة الدولة يجب أن توجد في المؤسسات الحكومية الرسمية المألوفة ، وعندما لا تكون كذلك ، يكون هناك شيء مختلط. ومع ذلك ، في الشرق الأوسط ، لم يتم الفصل بين المنطقتين – الدولة وغير الحكومية – بدقة. قد لا تكون سلطة الدولة والحكومة الرسمية الشيء نفسه دائمًا. تم استخدام الهجينة كوسيلة مؤقتة لتحديد ، ولكن ليس إعادة تعريف ، الحالة في مقابل ثنائي غير الدولة. لا يزال يقبل وجود هذا الثنائي.

ومع ذلك ، لا توجد الدولة فقط حيث قد يفكر صانع السياسة الخارجي في الظهور ، كما هو الحال في وزارة رسمية أو في البرلمان. يمكن العثور عليها عبر العديد من الجهات الفاعلة التي تتمتع ، في نقاط مختلفة ، بسلطة الدولة. قد يبدو العديد من هؤلاء الفاعلين مثل ميليشيات بعيدة مثل كتائب حزب ايران العراقي ، لكنها مع ذلك مرتبطة بشبكات الدولة. في العراق ، يساعد هذا في تفسير سبب استمرار الولايات المتحدة في التهديد بقطع علاقاتها مع هذا البلد ، على الرغم من علاقاتها القوية مع رئيس الوزراء. الدولة المجزّأة ليست موجودة فقط في مكتب رئيس الوزراء. بدلاً من ذلك ، فإن الجهات الفاعلة مثل قوات الحشد الشيعي مندمجة بعمق في شبكة الدولة وغالبًا ما تمارس نفس الأنشطة مثل الجهات الفاعلة التي تشبه إلى حد كبير نموذج دولة ويستفالي.

كيف تقوم قوات الحشد الشيعي بدور الدولة

توصف قوات الحشد الشيعي عادة بأنها منظمة جامعة لحوالي 50 جماعة مسلحة نشأت في 2014 للدفاع عن الدولة من صعود تنظيم الدولة الإسلامية بعد انهيار قوات الأمن العراقية . لكن قوات الحشد الشيعي هي أكثر من مجرد "جهة فاعلة غير حكومية". على عكس تنظيم الدولة ، فإن قوات الحشد الشيعي ليست جماعة متمردة تسعى إلى إقامة دولة جديدة. إنها ليست مجرد منظمة إجرامية تسعى لتحقيق الربح وتنخرط في المقام الأول في الأنشطة الاقتصادية. علاوة على ذلك ، فهي ليست أمراء حرب محليين يتبعون هياكل الحكم المحلي. لا تدّعي قيادة قوات الحشد الشيعي أنها جزء من الدولة فحسب ، بل تدعي أنها تدافع عن النظام السياسي بعد عام 2003 والدولة من التهديدات المتصوّرة ، سواء كانت تلك الجماعات المتمردة أو ، مؤخرًا ، انتفاضات شعبية تدعو إلى إنهاء النظام السياسي الفاسد.

منذ إنشائها ، كانت قوات الحشد الشيعي تُقدِّر المكانة القانونية. في يونيو 2014 ، دعت فتوى آية ايران العظمى علي السيستاني المُصاغة بعناية المتطوعين للالتحاق بقوات الدولة لمحاربة تنظيم الدولة. شكّل رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي هيئة الحشد الشيعي كمؤسسة عسكرية تابعة لمجلس الأمن الوطني التابع لمكتب رئيس الوزراء. على مر السنين ، اتبّع قادة قوات الحشد الشيعي طرقًا لاكتساب اعتراف قانوني أكبر وتأثير أكبر على مؤسسات الحكومة العراقية. في تشرين الثاني / نوفمبر 2016 ، أصدر البرلمان العراقي قانونًا للاعتراف بقوات الحشد الشيعي على أنها "تشكيل عسكري مستقل كجزء من القوات المسلحة العراقية ومرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة". كان هذا القانون مكونًا من صفحتين فقط وترك الكثير من الغموض. وبالتحديد ، كان استخدام كلمة "مستقل" متعمدًا ، مما سمح لقوات الحشد الشيعي بالاعتراف بها من قبل الدولة لكنها تعمل خارج هيكل القيادة المركزية للحكومة الرسمية.

حتى أن قوات الحشد الشيعي ، في بعض الأحيان ، تبدو وكأنها دولة رسمية. يتم تنظيم تشكيلاتها العسكرية من خلال عدد الألوية. مقاتلوها يرتدون الزي الرسمي المرتبط باللجنة. تدير اللجنة نظام القضاء العسكري والنظام التأديبي الخاص بها وتضغط من أجل قانون منفصل يمنح أعضائها حقوق ومزايا القوات المسلحة النظامية.

تعمل مجموعات الحشد الشيعي أيضًا كدولة رسمية. في جميع أنحاء البلاد ، يصدرون خطابات رسمية تمنح المواطنين والشركات الوصول عبر نقاط التفتيش الفيدرالية الرسمية. أخبر العديد من العراقيين – المؤيدون والناقدون لقوات الحشد الشيعي – المؤلف أنهم عندما يواجهون أي مشكلة قانونية أو بيروقراطية ، فإنهم لا يذهبون إلى مسؤولي الحكومة المحلية. بدلاً من ذلك ، يتوجهون مباشرة إلى قادة الحشد الشيعي ، الذين يكونون أسرع وأكثر قدرة على التعامل مع البيروقراطيات الحكومية من المسؤولين أنفسهم الذين يجلسون في تلك الحكومات.

على الرغم من الظهور والتصرف كدولة ، ينظر صنّاع السياسة إلى الحشد الشيعي على أنه منفصل عن الدولة العراقية. في العديد من الاجتماعات حول هذه القضية ، جادلوا بأن الافتقار إلى هيكل قيادة مركزي والمساءلة أمام الحكومة الرسمية يعني أن قوات الحشد الشيعي خارج الدولة. التعريف القياسي للجهات الفاعلة غير الحكومية هي "أي جماعة مسلحة تختلف عن الدولة أو الدول التي تُنَفَّذ فيها عمليات عسكرية ولا تعمل تحت سيطرتها ولها أهداف سياسية و / أو دينية و / أو عسكرية." نظرًا لأن قوات الحشد الشيعي تختلف عن سيطرة مكتب رئيس الوزراء ، فقد نُظر إليها على أنها جهة فاعلة غير حكومية. علاوة على ذلك ، لا تَشمُل برامج إصلاح قطاع الأمن في كثير من الأحيان قوات الحشد الشيعي بسبب بُعدها عن القيادة المركزية الخاضعة للمساءلة. ينظر صانعو السياسة الأمريكيون الذين يدافعون عن استئصال السرطان إلى الحشد الشيعي

إلى حد ما على أنه منفصل عن الدولة ، مثل تنظيم الدولة. ومع ذلك ، في الأمن والسياسة والاقتصاد ، فإن قوات الحشد الشيعي هي إلى حد كبير جهة فاعلة في الدولة العراقية ، حتى لو لم تلتزم بهيكل القيادة المثالي الوستفالي.

قوات الحشد الشيعي تتنافس في سياسة الدولة العراقية

تلعب مجموعات قوات الحشد الشيعي نفس السياسة التي تمارسها الأحزاب الأخرى في الدولة العراقية. لقد تنافسوا في انتخابات 2018 في ظل تحالف فتح وحلوا في المرتبة الثانية ، بعد تحالف سائرون بزعامة مقتدى الصدر – والذي كان له أيضًا كتائب ومقاتلون مرتبطون بقوات الحشد الشيعي.

بعد الانتخابات ، اجتمعت مجموعات الحشد الشيعي مع جميع الأحزاب السياسية الرئيسية لتقسيم الوزارات. منذ عام 2016 ، كانت الحملة التكنوقراطية في العراق تعني أن معظم الأحزاب لم تعد تُرسِل ممثليها مباشرة ليصبحوا وزراء ، ولكن بدلاً من ذلك تختار وزراء مستقلين ضعفاء يمكنهم اختيارهم. على هذا النحو ، في حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الجديدة ، اتبعت قوات الحشد الشيعي نفس الاستراتيجية. وتضمنت مجموعاتها الرئيسية داخل تحالف فتح منظمة بدر . عصائب أهل الحق التي أطلقت على جناحها السياسي الصادقون. و التحالف سند، والتي تألفت من عدد من أحزاب الحشد الشيعي الأصغر ؛ وتحالف فضفاض مرتبط بشبل الزيدي وآخرين يعملون بشكل وثيق مع كتائب حزب ايران العراقي . تمكنت كل مجموعة من تأمين وزارة واحدة على الأقل. هذا لا يعني أن هؤلاء الوزراء مرتبطين مباشرة بقوات الحشد الشيعي ، بل يعني أن على كل وزير الموافقة على شروط وأحكام معينة.

بشكل حاسم ، هذه الممارسة لا تختلف عن قوات الحشد الشيعي. إنها طبيعة السياسة العراقية اليوم. معظم الأحزاب السياسية لا ترسل ممثليها للعمل كوزراء ولكنها توافق على ما يسمى بالوزراء المستقلين التكنوقراط ،

الذين يظلّون ضعفاء. تقوم الأحزاب السياسية بعد ذلك بإرسال المسؤولين إلى مناصب عليا في الخدمة المدنية، مثل منصب المدير العام أو نائب وزير ، والمعروفة باسم الدرجات الخاصة. يقوم هؤلاء الوكلاء بعد ذلك بفرض مصالح الحزب السياسي عندما يتعلق الأمر بالعقود الحكومية وجميع القرارات الرئيسية ، وغالبًا ما يتجاوزون وزيرهم المستقل. تقوم قوات الحشد الشيعي ، مرة أخرى ، بالشيء نفسه وقد حصلت الآن على حصتها من الدرجات الخاصة عبر الوكالات الحكومية في العراق.

يكشف النظر إلى النشاط السياسي – وليس الهياكل القانونية الرسمية مقابل الهياكل القانونية غير الرسمية – أن قوات الحشد الشيعي قد تبدو مختلفة عن معايير ويستفالي النموذجية ، لكنها لا تختلف عن جميع الجهات الفاعلة الرئيسية المتنافسة داخل الدولة في العراق. ما الذي يجعل المرء فاعلا "دولة" وآخر "هجين" وآخر فاعل "غير حكومي" إذا مارسوا جميعا نفس السياسة؟

تتنافس قوات الحشد الشيعي في اقتصاديات الدولة العراقية

مثل جميع الأطراف الأخرى في العراق ، تكشف الأنشطة الاقتصادية لقوات الحشد الشيعي ، التي تعمل عبر الخطوط "الرسمية" و "غير الرسمية" ، عن نظام من الفاعلين الذين يسعون للحصول على ريع من الحكومة ومن خارج المساءلة الحكومية. ومع ذلك ، بالنسبة لصانع السياسة الوستفالية ، يُعتبَر البعض جهات فاعلة تابعة للدولة والبعض الآخر يُعتبَر غير حكومي أو مختلط.

تتلقى مجموعات قوات الحشد الشيعي رواتب رسمية من الحكومة المركزية. هناك عمليات رسمية لصنع القرار والإدارة مدمجة في القانون العراقي والبيروقراطية التي تحكم مدفوعات الرواتب هذه اسمياً. تقدم كل مجموعة قائمة بأسماء للحكومة. رسميًا ، يقوم المدير العام لقسم الشؤون المالية ومدير الإدارة المركزية في الحشد الشيعي بفحص هذه الأسماء. ويجلس هؤلاء المسؤولون في هيئة الحشد الشيعي التابعة لمجلس الأمن القومي

التابع لمكتب رئيس الوزراء ، ويقدمون صورة إدارة الحكومة وسيطرتها على هذه المجموعات. ومع ذلك ، أخبرني أعضاء الحشد الشيعي والباحثون الأمنيون أن عملية صنع القرار الحقيقي بشأن دفع الرواتب يتم التفاوض عليها من خلال قنوات غير رسمية وأصحاب السلطة الذين لا يجلسون في هذه البيروقراطية الرسمية. قبل وفاته اتخذ أبو مهدي المهندس هذه القرارات. بعد موته،تجتمع لجنة غير رسمية تضم قادة مثل أبو فدك وأبو زينب اللامي وأبو منتظر الحسيني وأبو علي البصري وأبو إيمان الباهلي لتقرير تدفق مدفوعات الحكومات. يرسل هؤلاء كبار قادة الحشد الشيعي طلبًا ماليًا مقطوعًا إلى وزارة المالية التي تطلب بعد ذلك من البنك المركزي العراقي أن يدفع لقوات الحشد الشيعي. مع زيادة القوة السياسية ، زادت مخصصات قوات الحشد الشيعي في الميزانية الفيدرالية من1.28 تريليون دينار عراقي (877.5 مليون دولار) في 2017 و 2018 ، إلى 2.1 تريليون دينار عراقي في 2019 – وهي أول ميزانية بعد نجاحهم الانتخابي. وارتفع هذا إلى 3.1 تريليون دينار عراقي عام 2020 و 3.55 تريليون دينار عراقي عام 2021.

يمثل ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي أو اقتصاد الصراع في العراق خطاً آخر غير واضح. اعترف وزير المالية مؤخرا بأن الحكومة العراقية تتوقع حوالي 8 مليارات دولار سنويا من عائدات الجمارك ، لكن المجموعات التي تدير جميع المعابر الحدودية ترسل إلى بغداد مليار دولار فقط على الأكثر. من نقاط التفتيش إلى الجمارك الحدودية ، تتعاون الجهات الفاعلة وتتنافس على الإيرادات. تتضمن هذه العملية مجموعات PMF ، التي تشارك الإيرادات عند نقاط التفتيش وعلى طول الحدود وفي المدن مع مجموعات أخرى ، بما في ذلك قوات الأمن العراقية ، ووحدات الشرطة من وزارة الداخلية ، وفي بعض الأحيان ، القوات الأخرى التابعة لمكتب رئيس الوزراء. وفقًا لمقابلات مع باحثين عراقيين ، فإن عشرات نقاط التفتيش أو نحو ذلك تصل إلى 100000 دولار في اليوم. الانقسامات المستقلة من الجيش العراقي ؛ أوامر العمليات من وزارة الدفاع ومكتب رئيس الوزراء ؛ الشرطة الاتحادية من وزارة الداخلية ؛ وكتائب الحشد الشيعي ، حتى تلك المرتبطة بكتائب حزب

ايران العراقي تشترك في نقاط التفتيش الرئيسية هذه. في جميع أنحاء البلاد ، يعمل ما يسمى بالجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية أو الهجينة معًا لتوليد إيرادات خارج سيطرة الحكومة الرسمية.

لا تختلف هذه الممارسات الاقتصادية عن قوات الحشد الشيعي لكنها مشتَركة بين جميع الجماعات والأحزاب السياسية الرئيسية المرتبطة بالدولة. هل من المجدي التمييز بين قائد قوات الأمن العراقية كقائد دولة وقائد كتائب حزب ايران العراقي باعتباره جهة فاعلة غير حكومية أو مختلطة إذا كانا جزءًا من نفس النشاط الاقتصادي؟ أم أن كل هؤلاء الفاعلين ، إذن ، مختَلطون لأنهم لا يتوافقون مع هيكل قيادة مركزي؟ سلطة الدولة السياسية والاقتصادية ، بهذا المعنى ، لا توجد فقط في المؤسسات الحكومية الرسمية. الوضوح التحليلي للتهجين معقّد في هذا التطبيق.

هل حان الوقت لتسمية الدولة بدولة؟

في الممارسات اليومية للسياسة والاقتصاد في العراق ، لا يمكن تمييز مجموعات الحشد الشيعي عن الجهات الفاعلة في الدولة العراقية. إنهم يتخذون نفس الممارسات الظاهرة للدولة. يتنافسون على التمثيل في الحكومة. إنهم يعملون مع المسؤولين الحكوميين الرسميين لتوليد الإيرادات في الاقتصادات "الرسمية" و "غير الرسمية". يُعَقِّد هذا الواقع أي محاولة لتقسيم كل هؤلاءِ الفاعلين إلى فئات حكومية ، وغير حكومية ، ومختلطة. بعيدًا عن المنظمات المتجانسة ، يُفهم العديد من هؤلاءِ الفاعلين بشكل أفضل على أنهم شبكات لسلطة الدولة ، والتي قمت بتحليلها في ورقة تشاتام هاوس القادمة بعنوان "شبكات القوة: قوات الحشد الشيعي والدولة في العراق".

يجادل البعض بأن وصف هذه الجماعات بأنها جهة فاعلة تابعة للدولة يعكس حكمًا معياريًا ، بمعنى ما ، يعترف بهذه الجماعات والميليشيات المسلحة أو يضفي الشرعية عليها. ليس هذا هو الهدف من هذا النقاش.

في الواقع ، هناك عدد من الجهات الفاعلة العراقية – المعترف بها وغير المعترف بها – مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك ، فإن هذا النقاش يسعى إلى الوصول إلى فهم لطبيعة القوة التي تتمتع بها هذه الجماعات وطبيعة الدولة العراقية – والتي لم تتوافق بشكل جيد مع التوقعات الغربية.

تفتقر الهجينة إلى اختبار واضح للمجموعات أو الأحزاب المختلطة وأيها دولة مقابل غير دولة ، لأن هذه الشبكات تعمل جميعها في نفس الساحات وتجري نفس الأنشطة. في الشرق الأوسط ، حيث لا توجد الدولة في كثير من الأحيان في المؤسسات الرسمية ولكن في مجتمع مجزّأ ، يمكن القول إن العديد من الجهات الفاعلة الحكومية ذات العناصر المسلحة مختلطة ، بغض النظر عما إذا كانوا يجلسون في مؤسسات رسمية أو غير رسمية.

للتغلب على هذا المأزق ، لا ينبغي أن يكون التركيز على طبيعة هذه المجموعات ، بل على طبيعة الدولة نفسها. فبدلاً من مؤسسة نيو ويبيري حيث تحتكر الحكومة العنف المشروع وحيث توجد السلطة بشكل أساسي في المؤسسات الرسمية ، فإن الدولة في العراق تشبه شبكة من الجهات الفاعلة التي تتنافس وتتعاون عبر الحكومة والمجتمع. يُظهر مثال كتائب حزب ايران العراقي أن هذه الشبكة مرنة وقابلة للتكيّف. يمكن أن تلعب السياسة الرسمية في البرلمان وتتحول أيضًا إلى مجموعات مقاومة أصغر بأسماء مختلفة تُطلق الصواريخ على المنطقة الخضراء. إنها إلى حد كبير شبكة نخبويّة تتنافس على السلطة داخل الدولة العراقية ، وهي نفسها ساحة تلتقي فيها الشبكات.

ومع ذلك ، سيظل صانعو السياسة الغربيون يعتبرون بعض هذه الجماعات على أنها دولة والبعض الآخر على أنها غير دولة لمجرد أنهم يشغلون (أو لا يشغلون) مناصب حكومية رسمية. مكتب الوزير الوزاري في بغداد رسمي ، لكن المكتب الاقتصادي لحزب سياسي أو منظمة مسلحة غير رسمي. هذه الحقيقة – المتعلقة

بالمعايير الدولية – هي السبب في أن الباحثين السياسيين الذين يتطلعون إلى التغلب على الارتباك قد لجأوا إلى كلمة التهجين لشرح التشويش.

هل التهجين هو المصطلح المناسب لهذه المنظمات ، أو للمساحة التي تعمل فيها ، أو لأفعالها بشكل عام؟ لن يتوقف الأكاديميون وصانعو السياسات أبدًا عن الدوران بشكل أساسي حول هذا النقاش بالنظر إلى أن مسؤولي الدولة سيرون دائمًا الأشياء في مبنى حكومي أو غير حكومي ، وسيجد الأكاديميون دائمًا فارقًا بسيطًا.

كانت الهجينة مُهِمَّة لأنها تعمل كوسيلة لسد الفجوة بين الوضع والنظرية وواقع السياسة. كان المفهوم محاولة لصناع القرار لإعادة تصور طبيعة الجهات الفاعلة غير الحكومية في الشرق الأوسط. لكنها مجرد خطوة نحو فهم نهائي يقبل أن الدولة والمجتمع في العراق أقل انقسامًا بكثير مما يرغب فيه النيوليبرالية الجدد. يجب أن تكون الخطوة التالية إذن أن يركّز صانعو السياسات بدرجة أقل على العناوين الرسمية وغير الرسمية والمزيد على مبادئ المساءلة والسلطة الاجتماعية ، أينما كانت.

في الأوراق القادمة في هذه السلسلة ، سيناقش الخبراء المشاركون في مشروع Chatham House حول الجهات المسلحة المختلطة في الشرق الأوسط المصطلح المستخدم في كثير من الأحيان وتطبيقه على مجموعة متنوعة من السياقات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تبحث إيريكا غاستون في كيفية استجابة هذه الدول الغربية للجهات المسلحة المختلطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها. وتجادل بأنه في حين أن المعايير القانونية الدولية وسياسات الدول الغربية لا تزال تتمحور حول الدولة إلى حد كبير ، هناك أمثلة كثيرة على الاعتراف الفعلي والشراكة مع ما يسمى الجهات الفاعلة المختلطة. يؤكد تيم إيتون أنه في حالة ليبيا ، يُفضل استخدام مصطلح الفاعل المختلط لشرح أنشطة القوات المسلحة العربية الليبية ، والتي لا يمكن

اعتبارها جهة فاعلة عسكرية تابعة للدولة لأنها تفتقر إلى الوضع القانوني ، وهي غير خاضعة للمساءلة أمام الحكومة الرسمية ،وهو تحالف من مجموعات مسلحة غير مترابطة. بالنسبة له ، تحدد هذه السمات الثلاث الفاعل العسكري للدولة. ومع ذلك ، فهو يؤكد أيضًا أنه لا يمكن اعتبار القوات المسلحة العربية الليبية جهة فاعلة عسكرية غير حكومية ، بل كفاعل مسلح مختلط. يركز آرييل أهرام على الترتيبات الأمنية الهجينة التي ظهرت في المنطقة ، بحجة أن الدولة الويستفالية لا تزال موجودة ولكن السيطرة الوظيفية على الأمن والرفاهية الاقتصادية لا تقع في أيدي الجهات المسلحة غير الحكومية. يجادل بأن هذه التغييرات يجب أن تنعكس في السياسات الغربية في هذه البلدان.

عن المؤلف:

ريناد منصور زميل باحث أول في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومدير مبادرة العراق في تشاتام هاوس. وهو مؤلف مشارك لكتاب ذات مرة في العراق: تاريخ مأساة حديثة ، الذي صدر عن بي بي سي بوكس في يوليو 2020 وكان مستندًا إلى فيلم وثائقي استشاره. غرد علىrenadmansour.